

قانون رقم ٦٢٦ لسنة ١٩٥٥

في شأن خبراء المحاكم الشرعية الملغاة

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية
وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية ،
وعلى المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات
القضاء ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتبر الخبراء المقيدون في جداول المحاكم الشرعية الملغاة
مقيدين أمام المحاكم الوطنية - كل في القسم المدرج فيه - وفي الدرجة
المساثلة للدرجة التي هو مقيد فيها .

ومع ذلك لا يجوز لتغيير الحاصلين منهم على مؤهل في حال - في مادة
القسم المدرج فيه - القيام بأعمال الخبرة إلا في القضايا التي كانت تدخل
في اختصاص المحاكم الشرعية الملغاة .

وإذا كان الخبير مقيدا في جدول أكثر من محكمة من درجة واحدة اعتبر
مقررا في المحكمة التي كان قيده فيها أسبق عهدا ، وإذا كان مقيدا في أكثر
من قسم وجب عليه أن يختار واحدا فحسب يستمر فيه ، ويكون ذلك
يطلب يقدم الى المدير العام لإدارة الخبراء بوزارة العدل - في ميعاد شهر
من تاريخ العمل بهذا القانون - فإن لم يفعل قام المدير بتحديد القسم الذي
يقصر عمل الخبير فيه .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من
أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

وزير العدل

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير العدل

أحمد حسني

قانون رقم ٦٢٧ لسنة ١٩٥٥

بتعديل نص المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ،
وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ،

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية
وإحالة الدعاوى التي تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية ،

وعلى قانون الإجراءات الجنائية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير العدل ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية
النص الآتي :

"تتبع أمام محاكم الجنايات جميع الأحكام المقررة في الجناح والمخالفات
ما لم ينص على خلاف ذلك .

ويجب على محكمة الجنايات قبل أن تصدر حكما بالإعدام أن تأخذ
رأى مفتي الديار المصرية ، ويجب إرسال أوراق القضية اليه ، وإذا لم
يصل رأيه الى المحكمة خلال عشرة الأيام التالية لإرسال الأوراق اليه حكمت
المحكمة في الدعوى .

وفي حالة حلو وظيفة المفتي أو غيابه أو قيام مانع لديه ، يندب
وزير العدل - بقرار منه - من يقوم مقامه .

ولا يجوز الطعن في أحكام محاكم الجنايات إلا بطريق النقض أو إعادة
النظر" .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به اعتبارا من
أول يناير سنة ١٩٥٦ .

صدر بديوان الرياسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

وزير العدل

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير العدل

أحمد حسني